الأمم المتحدة

S/2002/493

مجلس الأمن

Distr.: General
29 April 2002
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أرفق طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الصين في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٢ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقييم تحت مسؤوليتي الخاصة في أعقاب مشاورات أجريتها مع أعضاء المجلس، عملا بمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/451)، وينبغي عدم اعتبار هذا التقييم ممثلا لآراء المجلس.

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة والتقييم المرفق بها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) وانغ **ينغفان**
السفير
الممثل الدائم

230802 230802 02-52404 (A)
0252404

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الصين (تموز/يوليه ٢٠٠١)

مقدمة

عالج مجلس الأمن تحت رئاسة السفير وانغ ينغفان، الممثل الدائم للصين، عددا من القضايا الهامة في شهر تموز/يوليه، بما في ذلك قضايا سيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي والصومال وغينيا - بيساو وأفغانستان وتيمور الشرقية وجورجيا ولبنان وكوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية). وبفضل تعاون أعضاء المجلس ودعم الأمانة العامة، نظمت أعمال المجلس في تموز/يوليه بطريقة عملية ومرتبة، فمنحت الأولوية الواجبة لبعض القضايا البارزة دون إهمال المسائل الأخرى المطروحة في جدول أعمال المجلس.

وعقد المجلس، خلال الشهر، ثماني جلسات علنية و ١٢ مشاورة أجراها المجلس بكامل هيئته. كما عقدت جلسات مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. واعتمد المجلس ستة قرارات وبيانين رئاسيين. وأدلى الرئيس، بناء على الطلب وبموافقة أعضاء المجلس، بتسعة بيانات للصحافة بعد مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مسائل شتى (انظر التذييل) وعقدت الرئاسة جلسات إحاطة إعلامية للدول الأعضاء غير الأعضاء في المجلس فور انتهاء المشاورات غير الرسمية. كما نشرت الرئاسة، بانتظام وفي الوقت المناسب، عن طريق موقعها على الشبكة (www.china-un.org)، برنامج العمل المؤقت للمجلس فضلا عن الأنشطة التي اضطلع بها المجلس في تموز/يوليه.

أفريقيا

بوروندي

في ١٧ تموز/يوليه، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، كيرن برندرغاست. وأبلغهم بآخر التطورات في بوروندي، مع التركيز بشكل خاص على الجهود التي بذلها المُيسِّر نيلسون مانديلا، والزعماء الإقليميون والأطراف البوروندية المعنية فيما يتعلق بترتيبات الحكومة الانتقالية في بوروندي ضمن إطار اتفاق أروشا للسلام والمصالحة. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للجهود التي بذلها المُيسِّر ورحبوا بالترتيبات المقترحة للحكومة الانتقالية في بوروندي. وحثوا بقوة الجماعات المسلحة

في بوروندي على وقف الأعمال القتالية والانضمام إلى عملية السلام. وأدلى الرئيس ببيان للصحافة في أعقاب المشاورات.

وفي ٢٥ تموز/يوليه، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة أخرى قدمها وكيل الأمين العام الذي أعلن أن اجتماع القمة الإقليمي الخامس عشر الذي عقد في أروشا في ٢٣ تموز/يوليه أيَّد الترتيبات التي اقترحها المُيسِّر للحكومة الانتقالية في بوروندي. ورحب أعضاء المجلس بالمقترح وأعربوا عن دعمهم للميسر وللزعماء الإقليميين للمضي في عملية السلام. ودعا أعضاء المجلس جميع الأطراف في بوروندي إلى دعم هذا المقترح وتشكيل الحكومة الانتقالية حسب الجدول الزمني المقرر. وأدلى الرئيس ببيان للصحافة في أعقاب المشاورات.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٨ تموز/يوليه، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كامل مرجان. وأعرب عن تفاؤله الحذر بشأن الحالة العامة في البلد، مشيرا إلى أن عملية السلام ما زالت هشة وأنه لم يتم بلوغ نقطة اللاعودة إلى الحرب. وأبلغ أعضاء المجلس بأن الأنشطة العدائية للجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد ما زالت تشكل خطرا كبيرا على عملية السلام. وأكد على أهمية التنفيذ المبكر لعملية نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها والانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأبلغ أيضا أعضاء المجلس بأن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحظى بتعاون جيد من قِبل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشاطره أعضاء المجلس تقييمه للحالة وشددوا على الحاجة إلى متابعة الحالة عن كثب من أجل مواصلة عملية السلام في مجالات مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ووقف المساعدات المقدمة إلى الجماعات المسلحة، وانسحاب القوات الأجنبية وتجريد منطقة كيسانغاني من السلاح.

وفي ٢٤ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة رسمية بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حضرها الأمين العام، وممثله الخاص. وشدد الأمين العام على أن هناك مسألتين رئيسيتين تتسمان بأهمية خاصة بالنسبة لعملية السلام ينبغي معالجتهما على سبيل الاستعجال، تتمثل إحداهما في التقدم المطلوب إحرازه في الحوار بين الأطراف الكونغولية، وتتمثل الثانية في قيام كل الجماعات المسلحة مبكرا بتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأعرب عن أمله في أن يبذل المجلس المزيد من الجهود من أجل تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشدد الممثل الخاص على أهمية مواصلة الجهود في

عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وانسحاب جميع القوات الأجنبية، والتجريد التام لمنطقة كيسانغاني من السلاح. وشدد أيضا على الحاجة إلى دعم الجهود التي يبذلها المُيسِّر السير كيتوميلي مسيري من أجل إجراء الحوار بين الأطراف الكونغولية ومساعدة البلد على تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتعمير. واعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2001/19) أعرب فيه عن ارتياحه للتقدم المحرز حتى الآن في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعا فيه جميع أطراف الصراع إلى أن تفي بالتزاماتها، وأن تنفذ بالكامل اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع. وأثنى المجلس أيضا على الممثل الخاص للأمين العام لعمله البارز ومساهمته القيّمة في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وشارك في الجلسة وأدلى فيها ببيانات على التوالي ممثلو جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وناميبيا، وزمبابوي، وبلجيكا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي).

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٦ تموز/يوليه، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها الجنرال أمادو توماني توري، المبعوث الخاص للأمين العام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ونظروا في تقرير الأمين العام عن الحالة في ذلك البلد (S/2001/660). وأدان أعضاء المجلس محاولة الانقلاب التي جرت في أيار/مايو وقتل المنسق الأمني للأمم المتحدة في بانغي. ودعوا إلى احترام حقوق الإنسان وإلى المصالحة الوطنية وإلى الحوار السياسي وحثوا المجتمع الدولي على تقديم المزيد من المساعدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وأدلى الرئيس ببيان للصحافة في أعقاب المشاورات.

وفي ١٧ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية واعتمد بيانا رئاسيا بشأن جمهورية أفريقية الوسطى (S/PRST/2001/18).

غينيا - بيساو

في ١٠ تموز/يوليه، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمتها الأمانة العامة، ونظروا في تقرير الأمين العام عن الحالة القائمة في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2001/622). وأكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم للجهود التي تبذلها حكومة غينيا - بيساو وشعبها من أجل تشجيع المصالحة الوطنية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتحسين العلاقات مع البلدان المجاورة. وأعربوا أيضا عن قلقهم إزاء عدم استقرار الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد والتوترات في مناطقها

الحدودية مع السنغال. ودعوا المجتمع الدولي إلى تقديم تبرعات سخية من أجل تعزيز السلام والاستقرار في غينيا – بيساو. وأدلى الرئيس ببيان للصحافة في أعقاب المشاورات.

سيراليون

في ٥ تموز/يوليه، عقد أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية لإجراء الاستعراض الثالث للتدابير المفروضة بموجب القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠). واستمع أعضاء المجلس أيضا إلى إحاطة قدمها السفير البنغلاديشي أنور الكريم شودهوري، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون، حول تنفيذ تلك التدابير. ورحّب أعضاء المجلس بإنشاء خطة شهادات الخبراء في غينيا وأعربوا عن دعمهم للجهود المتواصلة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان غرب أفريقيا من أجل وضع نظام شهادات على النطاق الإقليمي. وشددوا على أن وضع استراتيجية ناجحة لإدارة حقول الماس يعد حاسما لاستمرارية عملية السلام والتنمية في سيراليون في المستقبل. وكرروا تأكيد اعتزامهم مواصلة القيام عن كثب برصد تنفيذ التدابير المنشأة بموجب القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) ومدى فعاليتها. وأدلى الرئيس ببيان للصحافة في أعقاب المشاورات.

الصومال

في ١١ تموز/يوليه، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمتها الأمانة العامة بشأن الحالة في الصومال واستمرار المحنة الإنسانية التي يعانيها الشعب الصومالي بسبب الصراع. ودعا أعضاء المجلس كل الجماعات المسلحة في الصومال إلى إلقاء أسلحتها والدخول في حوار سلمي مع الحكومة الوطنية الانتقالية. وشجعوا الحكومة الوطنية الانتقالية على أداء دور قيادي، وحثوا المجتمع الدولي على تعبئة الدعم لصالح السكان في الصومال، بطرق منها تقديم التبرعات إلى نداء الأمم المتحدة الموحد من أجل الصومال لعام ٢٠٠١. وأدلى الرئيس ببيان للصحافة في أعقاب المشاورات.

آسيا

أفغانستان

في ١٩ تموز/يوليه، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ كنزوا أوشيما. وعرض تقرير الأمين العام عن الآثار الإنسانية المترتبة على الجزاءات المفروضة بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) على أفغانستان (S/2001/695). وأحاط أعضاء المجلس علما بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير ومنها أن للجزاءات أثرا محدودا على الحالة

الإنسانية، وأن الصراع المتواصل يشكل السبب الرئيسي لتدهورها. وأعربوا عن اعتزامهم استعراض هذه المسألة بانتظام. وأدلى الرئيس ببيان للصحافة في أعقاب المشاورات.

وفي ٣٠ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن جلسة رسمية واعتمد بالإجماع القرار ١٣٦٣ (٢٠٠١)، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يشكل، في غضون ٣٠ يوما، آلية رصد لضمان التنفيذ الفعّال للتدابير المفروضة بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠).

تيمور الشرقية

في ٣٠ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة مفتوحة لمناقشة التقرير المرحلي للأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2001/719). وقدم الممثل الخاص للأمين العام ومدير الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية سيرجيو فييرا دي ميلو، إحاطة للمجلس عن آخر التطورات في تيمور الشرقية وعن الجهود التي تبذلها الإدارة الانتقالية من أجل تأمين الانتقال السلس، بما في ذلك التقدم المحرز في تحقيق ''التيمرة''. وأدلى خوسيه راموس – هورتا، عضو مجلس الوزراء الانتقالي لتيمور الشرقية المسؤول عن الشؤون الخارجية أيضا ببيان. وتحدث في الجلسة أعضاء المجلس وممثلو دول أعضاء أخرى مهتمة بالمسألة. ورحبوا بالتقدم الذي أحرزه شعب تيمور الشرقية والإدارة الانتقالية نحو الاستقلال والديمقراطية في تيمور الشرقية. وشدد العديد من الأعضاء على الحاجة إلى تواجد دولي كبير وإلى تقديم المساعدة في تيمور الشرقية بعد الاستقلال.

جورجيا

في ٢٥ تموز/يوليه، عقد أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية للنظر في تقرير الأمين العام عن جورجيا (S/2001/713). ولاحظ وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام جان ماري غيهينو، في الإحاطة التي قدمها، أن الحالة في المنطقة تتسم بالهدوء عموما، إلا أن الحالة الأمنية في منطقة مسؤولية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا غير مرضية بسبب العنف المتواصل وتزايد أنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة في قطاع غالي وأن استمرار وجود البعثة حاسم لإضفاء الاستقرار على منطقة الصراع.

وفي ٣١ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة رسمية واعتمد بالإجماع القرار ١٣٦٤ (٢٠٠١) الذي جدد بموجبه ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى.

الشرق الأوسط

العراق

في ٢ و ٣ تموز/يوليه، عقد أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية للنظر في مشروع قرار بشأن تمديد برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق. وفي ٣ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة رسمية واعتمد بالإجماع القرار ١٣٦٠ (٢٠٠١)، الذي جدد بموجبه البرنامج لمرحلة أخرى، تغطي فترة ١٥٠ يوما تبدأ في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠١.

لبنان

في ٣ تموز/يوليه، قدمت إدارة عمليات حفظ السلام إحاطة لأعضاء المجلس بشأن حوادث تبادل إطلاق النار الأخيرة في جنوب لبنان. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم لانتهاكات الخط الأزرق ودعوا إلى التخفيف من حدة التوتر وإلى الاحترام الكامل للخط. وأعربوا عن أملهم في أن تتوخى الأطراف المعنية ضبط النفس من أجل تفادي زيادة تدهور الحالة. وأدلى الرئيس ببيان للصحافة بعد الجلسة.

وفي ١٢ تموز/يوليه، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بشأن التطورات المتعلقة بشريط الفيديو الذي صوره جنود تابعون لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بعد اختطاف ثلاثة جنود إسرائيليين من قبل حزب الله في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وفي ٢٥ تموز/يوليه، عقد أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية للنظر في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/2001/714). وقدم السيد وكيل الأمين العام معلومات مستحدثة لأعضاء المجلس عن التطورات الأخيرة على أرض الميدان. وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم لاستمرار انتهاك الخط الأزرق. وأعربوا أيضا عن دعمهم لتمديد ولاية القوة كما اقترح ذلك الأمين العام في تقريره.

وفي ٣١ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة رسمية واعتمد بالإجماع القرار ١٣٦٥ (٢٠٠١) الذي مُددت بموجبه ولاية القوة إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

أوروبا

كرواتيا

في ١٠ تموز/يوليه، عقد أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية للنظر في تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا (S/2001/661). واستمعوا أيضا إلى إحاطة

قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام الذي ذكر أن الحالة في منطقة مسؤولية البعثة ظلت تتسم عموما بالاستقرار والهدوء، وقد استأنفت كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المحادثات بشأن نزاعهم على بريفلاكا. وقد شدد أيضا على ضرورة تجديد ولاية البعثة من أجل المساعدة على تأمين الاستقرار في المنطقة. وفي ١١ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة رسمية واعتمد بالإجماع القرار ١٣٦٢ (٢٠٠١) الذي تم بموجبه تجديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى.

كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

في ٢٦ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة علنية بشأن الحالة في كوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية). وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة للمجلس بشأن آخر التطورات المتصلة بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وأنشطة بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. وركّز أعضاء المجلس مناقشتهم على التحضيرات للانتخابات التي ستجرى في كامل كوسوفو والحالة الأمنية وتدابير بناء الثقة وخاصة في ميتروفيكا. وكرروا تأكيد أهمية التنفيذ الفعّال لاستنتاجات البعثة التي أوفدها المجلس إلى كوسوفو في حزيران/يونيه. وأثنوا على الجهود التي تبذلها البعثة في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وشجعوها على اتخاذ المزيد من التدابير لوقف التدفق غير المشروع للأسلحة عبر الحدود بين كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة والعمل على تهيئة الظروف للعودة الآمنة لجميع المشردين بما يضمن تسجيل ومشاركة كل الجماعات العرقية في الانتخابات. وشجعوا البعثة أيضا على مواصلة تعاونها مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وأدلى ممثلا بلجيكا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ببيانين.

تذييل

البيانات التي أدلى بها رئيس مجلس الأمن للصحافة في تموز/يوليه ٢٠٠١

الحالة في جنوب لبنان (٣ تموز/يوليه)

أعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء الأحداث الأخيرة في جنوب لبنان. ودعوا إلى تخفيف حدة التوتر وإلى احترام الخط الأزرق وسيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وأعربوا عن أملهم في أن تتوخى الأطراف المعنية ضبط النفس من أجل تفادي زيادة تدهور الحالة. وأعربوا عن دعمهم لعمل بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ولجهود الأمين العام وممثله الخاص.

سيراليون (٥ تموز/يوليه)

عقد أعضاء مجلس الأمن مشاورات غير رسمية في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠١ وفقا للفقرة ١٥ من الجزء ألف من القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) التي أجرى المجلس بموجبها استعراضه الثالث للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ١ من القرار.

واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة من رئيس لجنة الجزاءات المتعلقة بسيراليون، السفير البنغلاديشي شودهوري، بشأن تنفيذ التدابير. ورحبوا بالتقدم الذي أبلغ عنه رئيس لجنة الجزاءات.

وأعرب أعضاء المجلس عن الأهمية المتواصلة للقرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) بوصفه أداة أساسية في الجهود التي يبذلها المجلس من أجل إحلال السلام في سيراليون وفي عموم المنطقة. وشدد أعضاء المجلس على أهمية قيام جميع الدول بالتنفيذ الدقيق للتدابير الواردة في القرار مثلما يتطلب ذلك القرار.

وشدد أعضاء المجلس على أن خطة الشهادات في سيراليون تشكل خطوة أساسية في كبح تدفق الماس غير المشروع إلى خارج سيراليون. ورحبوا بالتقارير التي تفيد بأن خطة الشهادات بصدد إحداث تأثير إيجابي. ويتضح ذلك من الزيادة في كمية الماس التي تنتقل بين أيدي الحكومة. ورحب أعضاء المجلس بإنشاء خطة شهادات في غينيا وأيدوا الجهود المتواصلة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان غرب أفريقيا من أجل وضع نظام شهادات على النطاق الإقليمي. وشدد أعضاء المجلس على مسؤولية البلدان الموردة للماس والبلدان المصدرة له عن التنفيذ الكامل للقرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، وكرروا تأكيد أهمية قطع الصلة بين مبيعات الماس الممول للصراع وشراء الأسلحة.

ولاحظ أعضاء المجلس أن عملية السلام في سيراليون على وشك الدخول في مرحلة حاسمة حيث أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والحكومة بدأتا الدخول إلى المناطق المنتجة للماس. وأعربوا عن تطلعهم لتلقي المزيد من المعلومات من حكومة سيراليون بما في ذلك الخطط المتعلقة بإدارة حقول الماس. وشدد أعضاء المجلس على أن وضع استراتيجية ناجحة لإدارة حقول الماس يعد حاسما لاستمرارية عملية السلام والتنمية في سيراليون في المستقبل.

وكرر أعضاء المجلس تأكيد اعتزامهم مواصلة القيام عن كثب برصد تنفيذ التدابير المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠) ومدى فعاليتها.

جمهورية أفريقيا الوسطى (٦ تموز/يوليه)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى الإحاطة التي قدمها الجنرال توري، المبعوث الخاص للأمين العام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ونظروا في تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للجهود التي يبذلها الجنرال توري والأمين العام وكذلك لأعمال مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وشدد أعضاء المجلس على الأهمية الحاسمة التي يكتسيها بالنسبة للسلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة ككل للتخفيف من حدة الفقر ووضع حد للعنف.

وأدان أعضاء المجلس محاولة الانقلاب التي جرت في أيار/مايو وقتل المنسق الأمني للأمم المتحدة في بانغي يوم أمس، وقدموا تعازيهم لعائلة الفقيد.

ودعا أعضاء المجلس إلى احترام حقوق الإنسان وإلى المصالحة الوطنية والحوار السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ودعا أعضاء المجلس المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدة المقدمة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وشددوا على أن المساعدة الدولية تكون أكثر فعالية إذا صحبتها الإصلاحات الهيكلية المناسبة.

وأعرب أعضاء المجلس عن استعدادهم لمواصلة استعراض الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف اعتماد بيان رئاسي في أسرع وقت ممكن.

جمهورية الكونغو الديمقراطية (٦ تموز/يوليه)

يشعر أعضاء مجلس الأمن بالقلق إزاء المعلومات الأخيرة التي تفيد بأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت تحتفظ بمواقع وراء خط فض الاشتباك. وبأن جبهة

تحرير الكونغو لم تف بعد بالتزامها بسحب قواتها إلى المواقع المتفق عليها قبل ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وبأن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما لم ينسحب من كيسانغاني وأنه يعرقل عمليات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولذلك يدعو أعضاء المجلس جميع القوات إلى الانسحاب على سبيل الاستعجال إلى المواقع المتفق عليها. وأعرب أعضاء المجلس عن أملهم في أن تتسنى معالجة هذه المسألة من خلال المؤسسات المنشأة بموجب اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وفي أن تفي جميع الأطراف في اتفاق لوساكا بالالتزامات التي تعهدت بها لبعضها البعض وللمجتمع الدولي.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء التهديد الذي تسلطه على عملية السلام أنشطة الجماعات المسلحة مثل القوات الرواندية المسلحة السابقة/انتراهاموي، وجبهة الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطني، وذكروا جميع الأطراف، بما في ذلك حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنه يتعين عليها بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٥٥ (٢٠٠١) والقرارات الأخرى أن توقف فورا كل الدعم المقدم لتلك الجماعات.

وفي هذا الصدد يدعو أعضاء المجلس جميع الأطراف إلى إبداء الالتزام الكامل بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفض الاشتباك والانسحاب وذلك بإنهاء جميع أشكال الدعم المقدم للجماعات المسلحة، وتوفير المعلومات الوافية إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبتسوية التفاوت بين المواقع الفعلية والمواقع المحددة في خطط فض الاشتباك.

غينيا – بيساو (١٠ تموز/يوليه)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها، مدير شعبة أفريقيا الثانية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، بشأن الحالة في غينيا – بيساو. وأحاطوا علما بتقرير الأمين العام (S/2001/622 و Corr.1) عن الحالة القائمة في البلد وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو.

وأكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم للجهود التي تبذلها حكومة غينيا – بيساو وشعبها من أجل تشجيع المصالحة الوطنية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتدعيم سيادة القانون أمام التحديات المتزايدة داخل البلد وخارجه وتحسين العلاقات مع البلدان المجاورة.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء التوترات في المناطق الحدودية مع السنغال وعدم استقرار الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعدم قدرة الحكومة، بسبب عدم

توفر الموارد، على المضي في إعادة تشكيل القوات المسلحة وفي برنامج التسريح وإعادة الإدماج.

وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم إزاء إساءة الاستعمال الخطيرة لأموال الخزينة الوطنية ورحبوا بالجهود التي يبذلها الرئيس يالا والجمعية الوطنية لتوضيح تلك الممارسات.

وكرر أعضاء المجلس تأكيد دعوتهم للمجتمع الدولي إلى أن يواصل مساعدة غينيا - بيساو في جهودها الرامية إلى الإصلاح الاقتصادي والتعمير، ويشمل ذلك تقديم مساعدة عاجلة لتمكين الحكومة من الوفاء بأبسط الاحتياجات الاجتماعية للسكان. وشجعوا مؤسسات بريتون وودز على مواصلة سياستهم البناءة تجاه غينيا - بيساو. ودعوا المجتمع الدولي إلى تقديم تبرعات سخية من أجل تعزيز السلام والاستقرار في غينيا - بيساو.

وأثنى أعضاء المجلس على الدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في تيسير مبادرات بناء السلام في غينيا - بيساو الرامية إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتشجيع سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. وكرروا تأكيد دعمهم لممثل الأمين العام صامويل س. نانا سنكام.

الصومال (١١ تموز/يوليه)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمتها الأمانة العامة وأحاطوا علما مع القلق بالحالة في الصومال واستمرار المحنة الإنسانية التي يعانيها الشعب الصومالي بسبب الصراع.

وأيد أعضاء المجلس موقف منظمة الوحدة الأفريقية المتعلق بالصومال وأكدوا من جديد أنه ينبغي احترام سيادة الصومال وسلامتها الإقليمية احتراما كاملا.

وجدد أعضاء المجلس دعوتهم إلى كل الجماعات المسلحة في الصومال لإلقاء أسلحتهم والدخول في حوار سلمي مع الحكومة الوطنية الانتقالية.

وشجع أعضاء المجلس الحكومة الوطنية الانتقالية على أداء دور قيادي وخاصة بتكثيف جهودها الرامية إلى تيسير الحوار البناء - بطريقة مرنة وعملية، مع الجماعات التي ما زالت خارج عملية سلام أرتا.

وحث أعضاء المجلس بقوة بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والبلدان المجاورة للصومال بشكل خاص، والبلدان المعنية الأخرى، على تنسيق جهودها الرامية إلى دعم عملية السلام.

وكرر أعضاء المجلس نداءهم إلى الدول المجاورة من أجل الامتناع عن أي عمل يضر بعملية السلام، وكذلك من أجل الحوار السياسي والمصالحة الوطنية. وشددوا على أهمية التنفيذ الكامل لحظر الأسلحة المفروض على الصومال بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢).

وحث أعضاء المجلس المجتمع الدولي على تعبئة الدعم لصالح السكان المستضعفين في الصومال، بطرق منها تقديم التبرعات إلى نداء الأمم المتحدة الموحد من أجل الصومال لعام ٢٠٠١.

بوروندي (١٧ تموز/يوليه)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية كيرن بريندرغاست.

ورحب أعضاء المجلس بحرارة بمقترح المُيسِّر السيد نيلسون مانديلا، فيما يتعلق بالفترة الانتقالية بموجب اتفاق أروشا.

ودعا أعضاء المجلس جميع الأطراف إلى التوصل إلى اتفاق بشأن المقترح الذي يمثل خطوة حاسمة إلى الأمام في عملية السلام كما دعوا جميع الدول في المنطقة إلى دعمه؛ وحثوا موقِّعي اتفاق أروشا ولجنة رصد التنفيذ على الإسهام بشكل إيجابي في أداء المؤسسات الانتقالية.

وحث أعضاء المجلس بقوة مرة أخرى الجماعات المسلحة على وقف الأعمال القتالية. ودعوا أيضا جميع الدول في المنطقة إلى وقف أي دعم عسكري للجماعات المسلحة واستخدام ما لها من تأثير عليها وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٣٥٥ (٢٠٠١) الفقرة ١١.

وشدد أعضاء المجلس على ضرورة أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة الاقتصادية والإنسانية بعد تشكيل الحكومة الانتقالية، مع مراعاة الحالة الأمنية في كافة أنحاء البلد.

أفغانستان (١٩ تموز/يوليه)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ كنزو أوشيما الذي عرض تقرير الأمين العام عن الآثار الإنسانية المترتبة على التدابير المفروضة بموجب قراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠).

ونظر أعضاء المجلس في التقرير. وأحاطوا علما بالاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه، ومنها أن للجزاءات أثرا محدودا على الحالة الإنسانية وأن استمرار الصراع هو السبب الرئيسي لتدهور الحالة الإنسانية.

ولاحظ أعضاء المجلس أن آلية الاستثناءات الإنسانية لنظام الجزاءات تعمل على نحو سلس عموما. وأعربوا عن تقديرهم للجهود الإضافية التي تبذلها لجنة الجزاءات لإضفاء المزيد من الفعالية على الآلية.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الإنسانية، وناشدوا المجتمع الدولي أن يواصل تقديم التبرعات بسخاء، وشددوا على ضرورة كفالة أمن وسلامة الموظفين العاملين في المجال الإنساني، والأداء السلس للأنشطة الإنسانية.

وأعرب أعضاء المجلس عن اعتزامهم استعراض هذه المسألة بانتظام. وسيجري الاضطلاع بمزيد من العمل داخل المجلس والأمانة العامة على وضع استراتيجية شاملة.

بوروندي (٢٥ تموز/يوليه)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

ورحب أعضاء المجلس بإعلان الاتفاق على القيادة الانتقالية في بوروندي وأيدوا الجهود التي يبذلها المُيسِّر نيلسون مانديلا وزعماء منطقة البحيرات الكبرى.

وأعرب أعضاء المجلس عن أملهم في أن يؤيد جميع الأطراف في بوروندي هذا الاتفاق وأن يشكلوا الحكومة الانتقالية حسب الجدول الزمني المقرر.

وحث أعضاء المجلس بقوة مرة أخرى الجماعات المسلحة على وقف الأعمال القتالية فورا والانضمام إلى عملية السلام الجارية بالفعل.

وطلب أعضاء المجلس إلى المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة إلى الحكومة الانتقالية بعد تشكيلها.